



كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التخفيف من حدة الفقر

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التخفيف من حدة الفقر

تتوخى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهدافاً طموحة وشاملة للحد من الفقر وتعزيز التنمية في العالم. فينطلب تحقيق هذه الأهداف في جميع أنحاء العالم بذل جهود جماعية مكرسة من جانب الدول فضلاً عن المنظمات الدولية. كما تُشكل حالة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحدياً كبيراً لجدول أعمال التنمية في منظمة التعاون الإسلامي. لذلك، فإن التركيز على التخفيف من حدة الفقر في منطقة منظمة التعاون الإسلامي هو جهد تستحقه الدول الأعضاء.

للفقر أبعاد ومعدلات مختلفة وفقاً لظروف المعيشة عبر المناطق الجغرافية والدول. وهناك نهجان لقياس الفقر، وهما النقدي وغير النقدي على التوالي. ووفقاً للنهج النقدي، يبلغ الحد الأدنى المقبول من البنك الدولي 1.90 دولار أمريكي في اليوم و 3.10 دولار أمريكي في اليوم.¹ في هذا الصدد، يتم التحقيق في الفقر المدقع من خلال دراسة مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ونسبة عدد الفقراء عند 1.90 دولار أمريكي يومياً.

يركز النهج الأخير - الطريقة غير النقدية - على الفقر من منظور متعدد الأبعاد. وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مؤشرين في هذا الصدد. يحدد مؤشر التنمية البشرية (HDI) الفقر بأنه نقص في الدخل والتعليم والصحة. وبالتالي، يستخدم مؤشر التنمية البشرية (HDI) أربعة مؤشرات، هي الدخل القومي الإجمالي للفرد، وسنوات الدراسة المتوسطة، وسنوات الدراسة المتوقعة والعمر المتوقع عند الولادة. والثاني، يُراعي مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، الحرمان المتعدد للسكان وتداخلهم من حيث الصحة والتعليم ومستويات المعيشة. يتم استبعاد الدخل في هذا الحساب ولكن يتم قياس مستوى المعيشة بستة مؤشرات.

الفقر في العالم

على الرغم من أن معدل الفقر العالمي قد انخفض إلى النصف منذ عام 2000، إلا أنه يتطلب جهود مكثفة لتعزيز الدخل وتخفيف حدة الفقر وذلك بالنظر إلى أن الأفراد ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، خاصة في جنوبي الصحراء الكبرى في قارة أفريقيا. في عام 2013، قُدِّر نحو 767 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الدولي والبالغ 1.90 دولار في اليوم. يوضح هذا الشكل انخفاضاً كبيراً في معدل الفقر العالمي من 28% في عام 1999 إلى 11% في عام 2013. ومع ذلك، ظل 42% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في ظروف من الفقر المدقع في عام 2013.

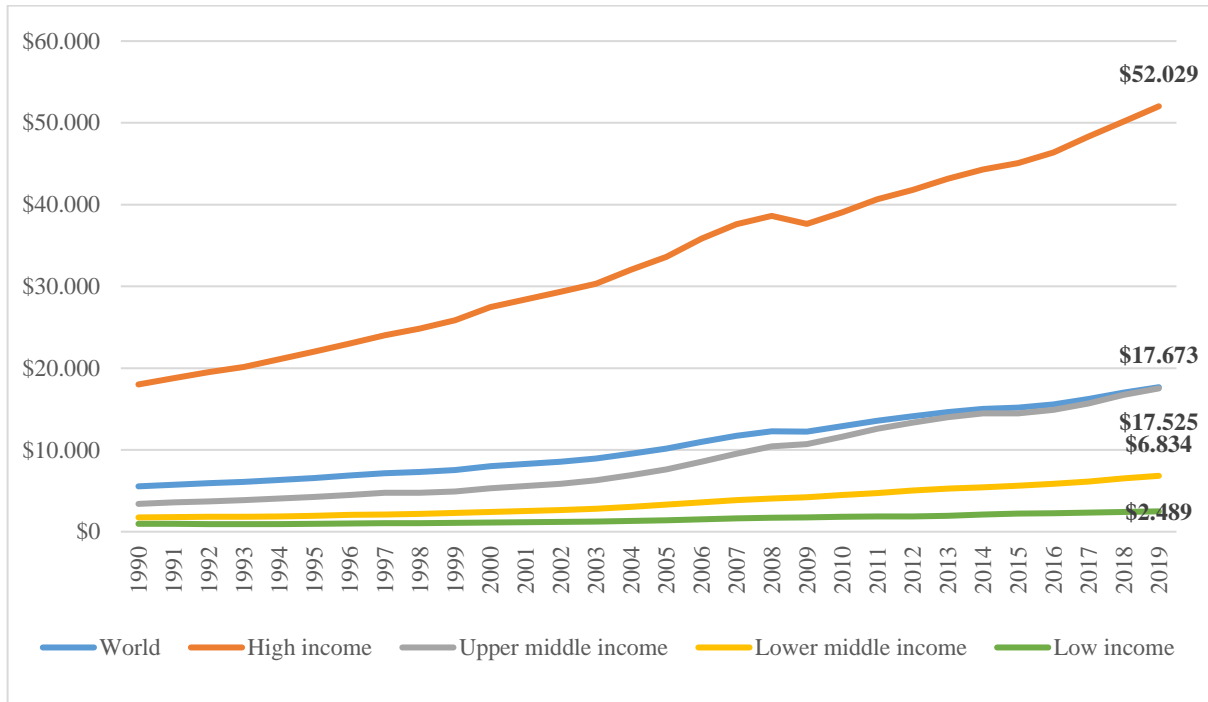
إن العالم يواجه جائحة غير مسبوق، أي وهي جائحة كورونا، منذ نهاية عام 2019 والتي شلت الحياة اليومية في العديد من الجوانب مما كان له آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي الأمر الذي أدى إلى ركود الاقتصاد وتقلصه. تواجه معظم الشركات صعوبات في مواصلة أنشطتها وفقد عدد كبير من الأشخاص وظائفهم. وإن وضع الفقراء أكثر هشاشة. وبسبب ركود الأعمال في قطاع الزراعة نتيجة لتدابير مثل قيود السفر وحظر التجول والحجر الصحي وما إلى ذلك، أصبحت المنتجات الغذائية غير ميسورة التكلفة بالنسبة للفقراء. لذلك، من المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى تفاقم أعداد الفقراء في جميع أنحاء العالم في الفترة المقبلة. تشير التقديرات إلى أن الجائحة من المرجح أن تتسبب في أول زيادة في الفقر العالمي منذ عام 1998 وأنها ستدفع 49 مليون شخص إلى هوة الفقر المدقع في عام 2020.³

يتطلب التركيز على الفقر من الناحية النقدية فحص مؤشر الدخل في البداية. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في العالم (تعادل القوة الشرائية) 17673 دولاراً في عام 2019. وكان هذا المتوسط 52029 دولاراً في البلدان ذات الدخل المرتفع، و 17525 دولاراً في البلدان ذات الدخل الأعلى من المتوسط، و 6834 دولاراً في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط، و 2489 دولاراً في البلدان ذات الدخل المنخفض (شكل 1). وتشير هذه الأرقام إلى وجود تفاوت كبير بين الدول. ففي حين أن قطر لديها أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 96491 دولاراً حالياً، فإن بروندي لديها أدنى دخل للفرد من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 783 دولاراً. كما توجد مشاكل كبيرة في توزيع الدخل داخل البلدان. وسوف تؤثر جائحة كورونا بشكل سلبي على هذه الإحصاءات وقد يصبح توزيع الدخل داخل البلدان غير متكافئ أكثر من أي وقت مضى.

الشكل 1: إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) (الدولار الدولي اليوم)

¹ وقد خضع تعريف البنك الدولي لمصطلح "الفقر المدقع" للتعديل ليصبح المعيشة بدخل أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم بعد أن كان 1.25 دولار أمريكي في اليوم، مما يعكس آخر التطورات في تكافؤ القوة الشرائية. وبنفس الطريقة، تم تعديل 2 دولار أمريكي يومياً لتصبح 3.10 يومياً.

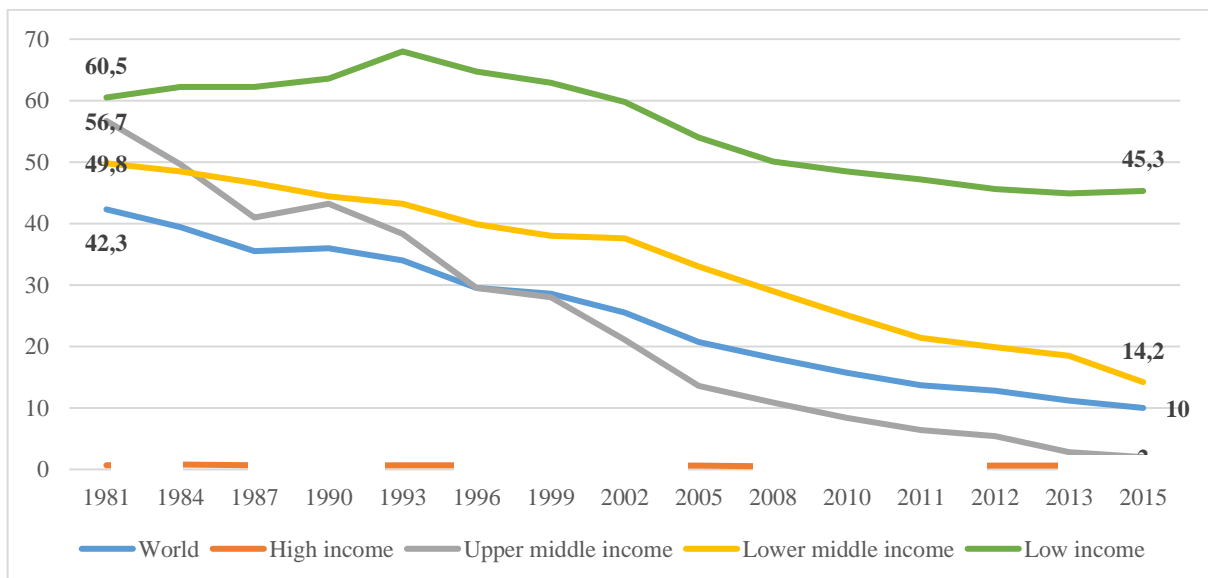
³ <https://blogs.worldbank.org/opendata/impact-covid-19-coronavirus-global-poverty-why-sub-saharan-africa-might-be-region-hardest>



المصدر: إعداد مكتب تنسيق الكومسيك من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي

بدأت مستويات الفقر لمعظم الدول في الانخفاض من الناحية المادية على مدار الثلاث عقود الماضية. وفي الواقع، شهدت الفترة ما بين 1981 إلى 2015 تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بنسبة الأشخاص الذين يعيشون بدخل أقل من 1.90 دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن تلك النسبة كانت 56.741.8% للدول ذات الدخل الأعلى من المتوسط، و 49.8% للدول ذات الدخل أقل من المتوسط، و 60.5% للدول ذات الدخل المنخفض عام 1990، وقد انخفضت تلك النسبة إلى 2% و 14.2% و 45.3% على التوالي لمجموعات الدخل المذكورة في سنة 2015 (الشكل 2).

الشكل 2: نسبة عدد الفقراء بدخل 1.90 دولار أمريكي في اليوم (تكافؤ القوة الشرائية) (% من السكان)



بالرغم من التقدم الكبير في الحد من الفقر في العقدين الماضيين، إلا أنه لا يزال التباين بين مختلف فئات الدخل يثير القلق.

الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

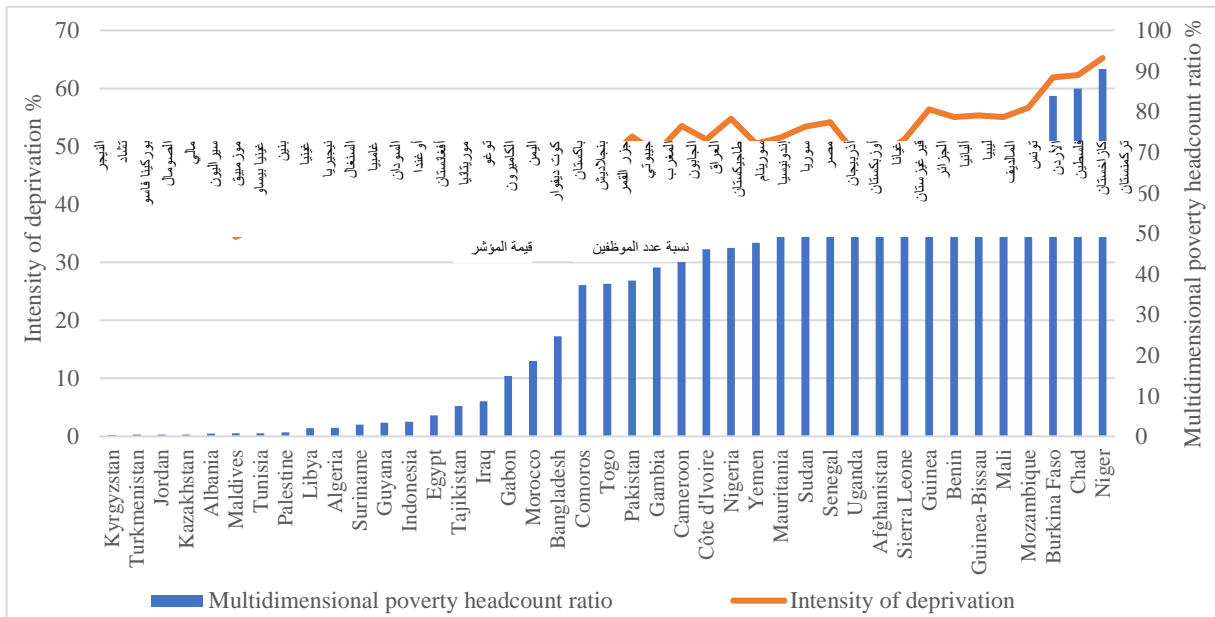
تُشكل منظمة التعاون الإسلامي مجموعة متباينة من حيث مستويات التنمية حيث تتوزع الدول الأعضاء فيها البالغ عددها 57 دولة على أربع قارات. وتمثل واحد وعشرون دولة من الدول الأقل نموًا (LDCs) والبالغه 21 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، تُظهر مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الأعضاء تركيبة شديدة التباين، فتتراوح ما بين 1270 دولارًا إلى 96491 دولارًا (تعادل القوة الشرائية بالدولار حاليًا) في عام 2019. وبالمثل، تختلف معدلات الفقر المدقع في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 0% إلى 63% حسب أحدث البيانات.⁵

الفقر متعدد الأبعاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بالنظر إلى مجموعة الدول التي خضعت لإحصاء مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، تلاحظ أن 41 من أصل 57 دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي مدرجة في هذا الحساب. يوضح الشكل 3 السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي ومدى عمق حرمان هؤلاء الناس من الفقر متعدد الأبعاد. يختلف السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. في حين أن أقل نسبة في جمهورية فيرغيزستان هي 0.39 في المائة، فإن النيجر لديها أعلى نسبة من السكان في فقر متعدد الأبعاد مع ما يقرب من 90.5 في المائة. شدة الحرمان من الفقر متعدد الأبعاد هي الأدنى في جزر المالديف مع 34.4 في المائة والأعلى في النيجر مع 65.2 في المائة.

وفقًا لمؤشرات لفقر متعدد الأبعاد فإن مساهمة الحرمان في التعليم في الفقر الكلي لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي تتراوح بين 3.1% (كازاخستان) و 61.6% (تونس). ويتراوح نفس النطاق لمساهمة الحرمان من الصحة في الفقر العام بين 10 في المائة (أفغانستان) و 90.4 في المائة (كازاخستان)، ومساهمة الحرمان في مستويات المعيشة في الفقر العام بين 4.2 في المائة (جزر المالديف) و 55.1 في المائة (أوغندا).⁶

شكل 3: نسبة الفقر متعدد الأبعاد وشدة الفقر متعدد الأبعاد والحرمان في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد لعام 2020 (MPI)

برنامج 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

ركزت الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها الأهداف الأولى التي حددها العالم بشكل جماعي على تحديات الدول الفقيرة من خلال استهداف القضاء على الفقر. فمن خلال الاعتماد مباشرة على الأهداف الإنمائية للألفية، تُقدم خطة التنمية المستدامة للعام 2030 جدول أعمال تنموي أكثر طموحًا وشمولية في التغطية.

تحقق تقدم كبير واعد في جميع أنحاء العالم منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لا يزال القضاء على الفقر أحد التحديات الرئيسية العالمية للتنمية المستدامة. فلا تزال أوجه التفاوت غير المتكافئة والواسعة النطاق بين الدول وداخلها. لهذا السبب، فقد تم تحديد الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة من أجل "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان".

كانت التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، من بين تحديات أخرى، عدم الالتزام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وضعف البنية التحتية، وضعف القدرات المؤسسية بما في ذلك صعوبة التنفيذ، محدودية الموارد المالية، انخفاض النمو الاقتصادي والظروف التجارية غير المواتية، والبيئة الهشة - بما في ذلك المخاوف الأمنية والتحديات المرتبطة بالكوارث. ومع مراعاة تلك التحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأهمية القصوى بالنظر إلى جدول أعماله الأكثر طموحاً.

تتبع الكومسيك البرامج والمشاريع وغيرها من أنشطة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذلك نظرًا لأهميتها في تطوير الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. في هذا الصدد وتماشياً مع القرارات الصادر عن الكومسيك ذات الصلة، سيقوم مكتب تنسيق الكومسيك بتجميع أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي يتم إجرائها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء ورفع تقرير بها إلى دورات الكومسيك.

أجرى مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في الدول الإسلامية (SESRI) دراسة حول أولويات الدول الأعضاء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ورفع تقريرها إلى الدورة الرابعة والثلاثون للكومسيك. وبناءً على هذه النتائج، بعد المركز تقارير سنوية عن التقدم المُحرز على مستوى منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية ويقدمه إلى دورات الكومسيك.

الفقر الحضري في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر) تشير التوقعات الأخيرة إلى أن نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية قد تزيد لتصل إلى حوالي 70% ومن المتوقع أن يصل حجم سكان الحضر إلى 7 مليارات في أوائل عام 2050. ومن المتوقع أن تحدث معظم الزيادة المتوقعة في عدد سكان الحضر في إفريقيا وآسيا، مما يشير إلى أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ستكون معرضة بشكل خاص لعملية التحضر المتوقعة. وبالتوازي مع النمو السريع في عدد سكان الحضر، أصبح الحفاظ على رفاهية الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية تحديًا كبيرًا. لقد تحول الفقر بسرعة ومن المتوقع أن ينتقل أكثر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وستؤدي التحديات الجديدة مثل العواقب المدمرة لجائحة كورونا وزيادة السرعة في أعداد اللاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية إلى تفاقم مخاطر الفقر الحضري في البلدان الأعضاء.

ونظرًا لأهمية هذه القضية، عقد الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر في 29 سبتمبر 2020 في افتراضيا عبر الإنترنت بعنوان "الفقر الحضري في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وقد تم إعداد تقرير بحثي عن الفقر الحضري للاجتماع المذكور أعلاه. ويستعرض التقرير الاتجاهات العالمية في الفقر الحضري ويسلط الضوء على الفجوات الرئيسية في البيانات والقضايا الإحصائية ذات الصلة ويحدد تحديات الفقر الحضري الحالية والمستقبلية للبلدان الأعضاء.

كما يسلط التقرير الضوء على أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة تلك الموجودة في إفريقيا وآسيا، قد شهدت اتجاهًا قوياً للتوسع الحضري والذي من المتوقع أن يستمر أكثر في العقود القادمة. ويوضح أن معدلات الأحياء الفقيرة كانت مرتفعة باستمرار للمجموعة الأفريقية، كما يظهر أنماطاً قوية خاصة بكل بلد بين المجموعة الآسيوية. إن الكثافة السكانية العالية في الأحياء الفقيرة تقلل من قدرة السياسة العامة على التدخل الفعال والاستجابة لحالات الطوارئ ووضع استراتيجيات فعالة طويلة الأجل للحد من الفقر الحضري وتحسين مستويات المعيشة لجميع المقيمين في المناطق الحضرية.

وقد حدد مجموعة العمل التحديات التالية على النحو المبين في تقرير البحث والمناقشات التي دارت خلال الاجتماع:

- ارتفاع معدلات السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة
- ارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية
- انخفاض مستويات التوظيف للفئات المحرومة
- ارتفاع عدد اللاجئين وغيرهم من المهاجرين القسريين
- محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية والمواد الصحية والمياه
- عدم وجود بيانات موثوقة عن الفقر الحضري

وللتغلب على هذه التحديات، توصلت مجموعة العمل إلى توصيات السياسات التالية:

- تطوير استراتيجيات تخطيط حضري شاملة وفعالة تركز بشكل خاص على إدارة أفضل للأحياء الفقيرة لمنع النمو غير المنضبط للأحياء الفقيرة الموجودة وتشكيل أحياء جديدة وتحسين وصول سكان الأحياء الفقيرة إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية من خلال الاستثمارات الاستراتيجية.
- وضع سياسات سوق العمل المحلية الفعالة التي من شأنها أن تساعد في معالجة مشكلة السمة غير المنظمة وخلق وظائف أكثر وأفضل.
- تفعيل أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي ودمجها بشكل منهجي في أدوات السياسة العامة للفقر الحضري.
- تحسين قدرة الإدارة الحضرية وتعزيز المرونة في مواجهة الأزمات (مثل جائحة فيروس كورونا).
- تصور الفقر الحضري وتطوير / تحسين جمع البيانات وممارسات القياس لتحقيق صنع سياسة قائمة على الأدلة.

علاوة على ذلك، سيعقد الاجتماع السادس عشر لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر في عام 2020 تحت العنوان التالي "جائحة كورونا وآثارها السلبية على عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

• صندوق تمويل مشاريع الكومسيك:

يعتبر صندوق تمويل مشاريع الكومسيك هو الأداة الهامة الأخرى للاستراتيجية. ويجب أن تخدم المشاريع الممولة في إطار صندوق تمويل مشاريع الكومسيك التعاون متعدد الأطراف ويجب صياغتها وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في قسم النقل الخاص بها. كما تلعب المشاريع أدواراً مهمة في تحقيق توصيات السياسات التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة العمل المعنية بالتجارة.

لقد نفذت أفغانستان ونيجيريا وسورينام وتركيا ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية 5 مشاريع في منطقة التعاون للتخفيف من حدة الفقر في عام 2019 في إطار صندوق تمويل مشاريع الكومسيك.

ويهدف مشروع أفغانستان، الذي يحمل عنوان "تحسين جودة التعليم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول منظمة التعاون الإسلامي"، إلى تعزيز حصول الأطفال المحرومين على التعليم المؤهل في المناطق الريفية في أفغانستان من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن الدول الشريكة في هذا المشروع هي إيران وفلسطين وتركيا. وقد عقدت ورشة عمل لتبادل أفضل الممارسات لزيادة جودة التعليم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأطفال المحرومين في المناطق الريفية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

كما نفذت نيجيريا مشروعاً بعنوان "تعزيز التعليم الفني والمهني من أجل التمكين الشعبي في دول منظمة التعاون الإسلامي" بالشراكة مع غامبيا وتركيا. ويهدف المشروع لوضع الوضع الحالي والحاجة فيما يتعلق بالتعليم المهني للشباب والنساء في دول منظمة التعاون الإسلامي لإعادة إدماجهم في الاقتصاد وتوفير التنمية المستدامة. في هذا الصدد، نظمت ورشة عمل

لتحديد الفجوات وتقييم احتياجات أنظمة التعليم الفني والمهني في دول منظمة التعاون الإسلامي لوضع خارطة طريق ومعالجة خلق فرص العمل للفئات الضعيفة.

أما مشروع سورينام "زيادة قدرة مراكز التعليم المهني للمعاقين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي المختارة" فيهدف إلى زيادة القدرة المؤسسية لمراكز التدريب التي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير مناهج لمراكز التدريب وتعزيز القدرات البشرية للمعلمين. وتماشياً مع هذه الأهداف، نظم برنامج تدريبي حول تنمية المهارات المهنية للمعلمين والمناهج الدراسية لمراكز التدريب في دول منظمة التعاون الإسلامي بمشاركة الدولتين الشريكتين غيانا وتركيا.

فيما يهدف مشروع تركيا، الذي يحمل عنوان "تطوير إرشادات حول أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي لدول منظمة التعاون الإسلامي"، إلى تعزيز إنشاء أنظمة معلومات إدارية لبرامج شبكة الأمان الاجتماعي وتوسيع نطاق تغطية الأنظمة الموجودة في البلدان الأعضاء. وتماشياً مع ذلك، من المخطط زيادة القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي بالشراكة مع إندونيسيا والسنغال وتونس وإيران وغامبيا. وفي هذا الصدد، أجري تدريب وورش عمل بمشاركة إندونيسيا وإيران وتونس وغامبيا. وخلال البرنامج التدريبي تم تدريب المشاركين على دور تقنيات المعلومات في تقديم خدمات شبكات الأمان الاجتماعي الفعالة والشفافة والمسؤولة. وقد ركزت الدول الشريكة خلال ورشة العمل على تحليل نماذج الدول المختلفة لأنظمة شبكات الأمان الاجتماعي وتوفير إرشادات قابلة للتكيف والتطبيق لشبكات الأمان الاجتماعي لدول منظمة التعاون الإسلامي.

يهدف مشروع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "تنمية المهارات الرقمية في دول منظمة التعاون الإسلامي" إلى تقديم العلاقة بين الرقمنة والتعليم المهني وتحديد تأثير الرقمنة على التعليم المهني واقتراح السياسات اللازمة لإدارة التحول الرقمي في دول منظمة التعاون الإسلامي. شركاء المشروع هم أذربيجان وبنين وغامبيا وإندونيسيا وإيران والعراق والأردن وماليزيا والمغرب وباكستان وفلسطين والمملكة العربية السعودية والسنغال والسودان وتونس وتركيا. وقد نظم خلال المشروع ورشة عمل حول الوضع الحالي والاحتياجات لرقمنة القوى العاملة والاقتصادات في دول منظمة التعاون الإسلامي لوضع خارطة طريق. علاوة على ذلك، في إطار الدعوة السابعة لتقديم مقترحات المشاريع، تم اختيار 3 مشاريع ليمولها مكتب تنسيق الكومسيك في عام 2020، إلا أن هذه المشاريع لم تكتمل بعد بسبب التأخيرات الناجمة عن قيود السفر الدولية التي فرضتها جائحة كورونا. وبالتالي، من المتوقع الانتهاء من جميع مشاريع الفقر في عام 2021. المشاريع المختارة التي سيتم الانتهاء منها في إطار الدعوة السابعة هي على النحو التالي:

يهدف مشروع بنين، الذي يحمل عنوان "تجريب التعليم والتدريب التقني والمهني في بلدان منظمة التعاون الإسلامي المختارة"، إلى ضمان إدارة مؤسسية أفضل وإدارة فعالة لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني بما يتماشى مع استراتيجية تطوير النظام، وذلك بالشراكة مع غامبيا والنيجر وتركيا. وقد خطط المشروع لزيارة دراسية إلى غامبيا لتعلم المهارات التي اكتسبتها مؤسسات التعليم والتدريب المهني والفني في غامبيا ولمراقبة العلاقة بين المتطلبات الصناعية والمناهج الدراسية الموجهة نحو العمل. كما يتم التخطيط لتدريب لتعلم الاستراتيجيات ونماذج الإدارة وعمليات التنفيذ الخاصة بنظام التعليم والتدريب التقني والمهني في البلدان الشريكة.

أما مشروع غامبيا "غرس تعليم ريادة الأعمال في المناهج المدرسية" فيهدف إلى دمج تنمية روح المبادرة والمهارات في المناهج التعليمية إلى جانب توفير منتجات تعليمية بديلة للطلاب لزيادة إنتاجيتهم. شركاء المشروع هما سيراليون ونيجيريا. فيما تعتبر أنشطة المشروع عبارة عن ورشة عمل لصياغة مواد التدريس والتعلم للمناهج المدرسية وإعداد مواد تعليمية ترويجية حول ريادة الأعمال وتنمية المهارات لتوزيعها على المناطق المستهدفة في غامبيا.

يهدف مشروع تركيا "تعزيز القدرات البشرية الصحية وإنشاء فريق عمل التدخل" إلى تعزيز قدرة القوى العاملة البشرية في البلدان الشريكة السودان والصومال والنيجر. إن نشاط المشروع هو التدريب على حالات الطوارئ الصحية لوضع منهجية تنفيذ مشتركة للبلدان الشريكة.

من ناحية أخرى، بدأت الدعوة الثامنة لتقديم مقترحات المشاريع في الأول من سبتمبر 2020. الوثائق ذات الصلة متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت (project.comcec.org).

• البرامج الأخرى لتخفيف حدة الفقر برعاية الكومسيك

البرامج المستمرة لتخفيف حدة الفقر برعاية الكومسيك هي: البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا - SPDA (ضمن البنك الإسلامي للتنمية)، صندوق التضامن الإسلامي للتنمية - ISFD (ضمن البنك الإسلامي للتنمية)، برنامج التعليم والتدريب المهني لمنظمة التعاون الإسلامي - OIC-VET (ضمن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية).

- تأسس صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD) هو صندوق خاص يهدف إلى الحد من الفقر مع التركيز على التنمية البشرية والزراعة والتنمية الريفية والبنية التحتية الأساسية. وتبلغ الميزانية المستهدفة للصندوق 10 مليارات دولار أمريكي. اعتباراً من إبريل 2018، بلغ إجمالي الإسهامات المتلقاة 2.584 مليار دولار أمريكي. بلغت الاعتمادات التراكمية 2،734 مليون دولار أمريكي لـ 117 عملية في 33 دولة عضوة. تم اعتماد 3 برامج جديدة قائمة على المنح من قبل الصندوق التضامن الإسلامي للتنمية: (1) الجيل

الثاني من التحالف لمكافحة العمى الممكن تجنبه والذي خُصص له مبلغ 250 مليون دولار أمريكي لـ 1.5 مليون عملية للعين و 10 ملايين حالة لفحوص العين ونظارات طبية لأطفال المدارس. (2) وافق الصندوق على مساهمة قدرها 10.0 ملايين دولار أمريكي في 10 سنوات لبرنامج المنح الدراسية للفقراء في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. سيكون هذا البرنامج إضافة إلى برنامج المنح الدراسية من البنك الإسلامي للتنمية. (3) وافق الصندوق على مساهمة قدرها 5.0 ملايين دولار أمريكي في 5 سنوات لصالح برنامج إنهاء حملة ناسور الولادة.

- يُعد البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA) هو برنامج آخر تم تطويره لتخفيف حدة الفقر في الدول الأعضاء في أفريقيا من خلال زيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز إنتاجية قطاع الزراعة وخلق فرص العمل. ويبلغ رأس المال المستهدف للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا 12 مليار دولار أمريكي. وبلغ حجم الاعتمادات الإجمالية 5.509 مليار دولار أمريكي منذ بداية البرنامج. تبلغ قيمة المصروفات على موافقات البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا 2.248 مليار دولار أمريكي أو 46% من إجمالي الاعتمادات. تشمل مخرجات البرنامج أكثر من 2500 كم من الطرق التي تم إنشاؤها أو تحديثها بالإضافة إلى مطارين وطنيين جديدين، وأكثر من 900 ميغاواط من الكهرباء المنتجة في ستة دول؛ توفير أكثر من 200000 متر مكعب من المياه النظيفة لأكثر من 50000 أسرة يومياً، بناء أكثر من 420 مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة (بما في ذلك 120 مدرسة جديدة)، مما وفر أكثر من 1400 فصل دراسي، أكثر من 10 مستشفيات جديدة وأكثر من 120 عيادة، مراكز صحية ومراكز رعاية صحية أولية تم بناؤها أو تحديثها؛ حوالي 10 احتياطات من الحبوب الإستراتيجية وأكثر من 800,000 هكتار من الأراضي المطورة والمزروعة بما في ذلك الأراضي الحدية.

- يتم تنفيذ برنامج التعليم والتدريب المهني في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-VET) من قبل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في الدول الإسلامية (SESRI)، بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني. في إطار برنامج التعليم والتدريب المهني في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-VET)، فإن بعض أنشطة بناء القدرات هي برنامج تعليم المعلمين في التعليم والتدريب المهني والتقني وبرامج الشهادات وبرامج التدريب المعيارية والمعايير المهنية ونظام المؤهلات وضمان الجودة.